

● أخبار قصيرة



ألبانيا.. احتجاجات متصاعدة تطالب بإسقاط حكومة رامّا

تواصل الاحتجاجات في العاصمة الألبانية تيرانا، مع مشاركة آلاف المتظاهرين المطالبين برحيل رئيس الوزراء إيدي راما، احتجاجاً على الفساد وتراجع مستوى التعليم وتدهور فرص العمل. وتصاعدت المواجهات بعدما رشق متظاهرون مبنى وزارة التربية بالحجارة، لرد الشرطة بخراطيم المياه والغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، وسط توتر وأضرار طالت مباني عامة. وانضم طلاب الجامعات والمدارس إلى الحراك، الذي بدأ رفضاً لمشروع سياحي مثير للجدل مرتبط بجاريد كوشنر، قبل أن تنسج المطالب لتشمل مكافحة الحسوبية، وتحسين التعليم، وتوفير فرص عمل للشباب. واثمهم راماجات أجنبية بتأجيج العنف، فيما يؤكد المحتجون أن تحركاتهم تستهدف الفساد وتراجع العدالة وفقرص الحياة داخل البلاد.



كيم جونغ أون يزور الصين عبر جسر جديد

زار زعيم كوريا الشمالية كيم جونج أون مدينة داندونغ الصينية، السبت، عبر جسر نهر يالو الجديد، في خطوة تعكس مساعي بيجين وبيونغ يانغ لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية، ورافق كيم المسؤول الصيني وانغ هو نينغ، الذي نقل إليه تحيات الرئيس شي جين بينغ. كما زار الزعيم الكوري الشمالي نصباً تذكارياً لجنود صينيين قاتلوا إلى جانب بلاده خلال الحرب الكورية، وأجرى جولة في مصنع للسيارات. وافتتح الجسر، الذي يمتد ثلاثة كيلومترات، هذا الشهر بعد تأخير طويل، ويُعد من أبرز المعابر البرية بين البلدين. ومن المتوقع أن يسهم في تسهيل نقل المعدات الثقيلة والمواد الخام ومنتجات الطاقة، بما يدعم التبادل التجاري والتنمية الاقتصادية في كوريا الشمالية.



لولا وبولسونارو يحشدان أنصارهما قبيل الحسم الرئاسي

حشد الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولادا سيلفا ومنافسه فلافيو بولسونارو عشرات الآلاف من الأنصار، عشية جولة الإعادة الحاسمة، وسط سباق انتخابي محتدم وانقسام سياسي حاد. وفي ريو دي جانيرو، احتشد مؤيدو لولا على شاطئ كوباكابانا، رافعين اللون الأحمر وأعلام البرازيل. وشدد الرئيس على أن التصويت يتعلق بسيادة البلاد، رافضاً تحويلها إلى ساحة نفوذ لأي طرف خارجي. في المقابل، حشد بولسونارو أنصاره في بيلو هوريزونتي، متعهداً بتشديد مكافحة الجريمة، ودعم السوق الحرة، وتعزيز التقارب مع الولايات المتحدة. وأظهرت استطلاعات الرأي تقارباً لافتاً، إذ منح أحدث استطلاع للمعهد داتافولها المرشحين ٥٠ ٪ كل منهما.

الوفاق/ لم تعد شوارع فرنسا مجرد مساحات للاحتجاج، بل تحولت إلى واجهة لغضب اجتماعي متصاعد يضع الحكومة الفرنسية أمام أسئلة ثقيلة بشأن الغلاء والقدرة الشرائية ومستقبل الخدمات العامة. ففي ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٦، خرجت حشود واسعة في باريس ومدن فرنسية عدة، حاملة رسالة مباشرة إلى السلطة: تكاليف المعيشة تتزايد، وصبر الشارع يتآكل، والوعود لم تعد كافية لاحتواء الاحتقان. وبينما تواجه الأسر ضغوط أسعار الطاقة والتنقل والاحتياجات اليومية، عادت السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى قلب المواجهة، في مشهد يخترق قدرة الرئيس إيمانويل ماكرون وحكومته على التعامل مع مطالب تتجاوز الاحتجاج الآني إلى سؤال أعمق عن العدالة الاجتماعية وتوزيع أعباء الأزمة. وتباينت تقديرات المشاركة؛ إذ أعلنت وزارة الداخلية الفرنسية مشاركة نحو ٤١٠ آلاف متظاهر، بينما قدر الاتحاد العام للعمل (CGT) العدد بأكثر من ٨٠٠ ألف. وفي باريس وحدها، تراوحت التقديرات بين ١١٠ آلاف وفق الأرقام الرسمية و ٢٥٠ ألفاً وفق النقابة.

الغلاء يلتهم الدخول.. والأرقام تضخيم حجم الأزمة

في قلب الاحتجاجات، تتفاقم الضغوط المعيشية على الفرنسيين، وسط ارتفاع متسارع في الأسعار. ووفقاً لبيانات المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE)، ارتفع التضخم السنوي إلى ٣,١ ٪ في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٦، مقارنة بـ ٢,٤ ٪ في أغسطس/آب، فيما قفزت أسعار الطاقة بنسبة ٢١,٣ ٪ على أساس سنوي، وارتفعت أسعار المنتجات النفطية ٣٦,٢ ٪، بينما سجلت أسعار الديزل زيادة حادة بلغت ٤٤,١ ٪، ما يزيد الأعباء على الأسر ويعمق المخاوف بشأن كلفة المعيشة. ولا تبقى هذه الزيادات محصورة في المؤشرات الاقتصادية؛ فارتفاع أسعار الوقود يزيد كلفة التنقل والنقل والإنتاج، وقد ينعكس على أسعار السلع والخدمات، بما يقاوم الضغوط على ميزانيات الأسر والعمال وأصحاب الأعمال الصغرى. كما أن تباطؤ التضخم لا يعني بالضرورة عودة الأسعار إلى مستوياتها السابقة؛ إذ قد تظل الأسر تتحمل نفقات مرتفعة حتى مع تراجع وتيرة الزيادة. وهنا تتجاوز المسألة أرقام التضخم إلى قدرة الحكومة على حماية القوة الشرائية وتخفيف الأعباء عن الفئات الأكثر تضرراً.

ماكرون أمام اختبار اقتصادي.. من يتحمل كلفة الأزمة؟

تضع الاحتجاجات الرئيس إيمانويل ماكرون وحكومته أمام سؤال سياسي ثقيل: كيف يمكن مطالبة الناس بتحمل أعباء متزايدة، فيما تراجع قدرتهم على تدبير شؤونهم اليومية؟ فالأزمة لا تتعلق بسعر الوقود وحده، بل بتداخل تكاليف المعيشة مع الأجور والخدمات العامة والضغوط

٨٠٠ ألف محتج في الشوارع

فرنسا تحترق بالغلاء.. وغضب شعبي يحاصر ماكرون



المشتبه بهم، لكنها لا تستطيع خفض أسعار الديزل، أو رفع الأجور، أو معالجة نقص المعلمين، أو تخفيف نفقات الأسر. وإذا أصبحت المواجهة الأمنية هي العنوان الأبرز، فقد تختفي المطالب الأصلية خلف دخان الغاز وصفارات الشرطة، فيما تبقى أسباب الغضب على حالها. وتقع على الدولة مسؤولية حماية حق التظاهر السلمي وضمان تناسب استخدام القوة ومحاسبة أي تجاوز وفق القانون، بالتوازي مع مساءلة مركّبي الاعتداءات على الأشخاص والممتلكات.

التعليم والخدمات العامة.. الغضب يتجاوز محطات الوقود

تكشف الاحتجاجات عن جبهة اجتماعية أوسع من أزمة الطاقة. فقد شملت المطالب تحسين الأجور، وزيادة الدعم للطلاب، وتوفير مزيد من المعلمين، ومعالجة المشكلات التي تواجه المؤسسات التعليمية والخدمات العامة. ولا يكفي هنا إعلان مساعدات مؤقتة أو إطلاق وعود عامة. فالتعليم يحتاج إلى خطط واضحة لتأمين الكوادر وتحسين البنية التحتية، والخدمات العامة تحتاج إلى تمويل فعال ومحاسبة على النتائج، كما تحتاج الأسر الأكثر تضرراً إلى إجراءات تخفف الأعباء بصورة ملموسة.

أزمة الطاقة تضع الحكومة الفرنسية تحت الضغط

يفاقم ارتفاع أسعار الطاقة الضغوط على الحكومة الفرنسية، مع تزايد الأعباء على الأسر والشركات وتراجع القدرة الشرائية. وبين تقلبات الأسواق العالمية واضطراب الإمدادات، تواجه باريس انتقادات بشأن قدرتها على احتواء الأزمة والحد من تداعياتها المعيشية. ولا تقتصر التحديات على تأمين الوقود، بل تشمل أيضاً توفير الحماية للفئات الأكثر تضرراً، وسط مطالب بإجراءات أكثر

المالية التي تواجه الدولة. وتكشف بيانات المعهد الوطني الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية أن الدين العام الفرنسي بلغ نحو ٣,٥٩٥٥ تريليونات يورو، بما يعادل ١١٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، بعدما ارتفع بنحو ٥٩,٦ مليار يورو خلال ذلك الربع مقارنة بالربع السابق. فارتفاع الدين يفرض أسئلة صعبة عن الإنفاق والإيرادات والأولويات، لكنه يفتح أيضاً باب المساءلة: كيف تُوزّع الأعباء؟ وما الفئات التي تتحمل النصيب الأكبر منها؟ وهل تستطيع الحكومة ضبط المالية العامة من دون التضحية بالقدرة الشرائية وجودة الخدمات الأساسية؟

٧٠ ألف عنصر أمني.. هل تُخمد القبضة الأمنية غضب الشارع؟

في مشهد يعكس حجم الاستنفار، تحدثت التقارير عن نشر نحو ٧٠ ألفاً من عناصر الشرطة والدرك في أنحاء فرنسا، إلى جانب تقارير عن توقيفات واعتقالات قُدّر عددها بنحو ألف عملية توقيف خلال يوم الاحتجاجات، وفق السلطات. وشهدت العاصمة باريس، إضافة إلى ليون ومرسيليا وبوردو ومدن أخرى، توترات ومواجهات في بعض المواقع، مع استخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه، بحسب التقارير المنشورة. وفي باريس، تركزت بعض المواجهات قرب بورت دو فانسين، بعد توترات شملت إلقاء مقذوفات باتجاه قوات الأمن. غير أن هذه المشاهد، مهما بلغت خطورتها، لا تختصر الاحتجاجات كلها ولا تبرر وضع جميع المشاركين في خانة واحدة. فالتمييز ضروري بين الغالبية التي تتظاهر سلمياً والمجموعات التي تلجأ إلى العنف أو التخريب. لكن السؤال الأهم يبقى: ما الذي تستطيع القوة الأمنية تحقيقه أمام أزمة معيشية؟ تستطيع الشرطة إغلاق الطرق وتفريق التجمعات واعتقال

فاعلية وشفافية. ومع استمرار الضغوط، تتزايد التساؤلات حول قدرة السياسات الحكومية على تخفيف الأعباء وضمان استقرار الأسعار وحماية المواطنين من تداعيات الأزمة الاقتصادية.

هل تتحول الاحتجاجات إلى أزمة سياسية أعمق؟

تواصل الضغوط على الحكومة الفرنسية مع اتساع الغضب الشعبي بسبب تراجع القدرة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة والطاقة، وفي وقت تتزايد فيه المطالب بتحسين الخدمات العامة وحماية الفئات المتضررة. ولا تبدو المواجهة محصورة في الشوارع، بل تمتد إلى الثقة بالسياسات الحكومية وقدرتها على الاستجابة للأزمة. ومع استمرار الاحتجاجات، تواجه السلطات تحدياً يتجاوز الائتشار الأمني والتدابير المؤقتة؛ إذ إن تجاهل المطالب أو الاكتفاء بالوعود قد يفاقم الاحتقان ويعمق الهوة بين المواطنين والحكومة. ويبقى احتواء الأزمة مرهوناً بإجراءات ملموسة تعالج الأعباء المعيشية، بدلاً من ترحيلها وتأجيل المواجهة مع أسباب الغضب الاجتماعي.

من الغلاء إلى الشارع.. الفرنسيون يواجهون سياسات ماكرون

ختاماً، تكشف احتجاجات ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٦ حجم الضغوط الاقتصادية في عهد إيمانويل ماكرون، مع تضخم بلغ ٣,١ ٪، وارتفاع أسعار الطاقة بنسبة ٢١,٣ ٪، وقفزة الديزل بنسبة ٤٤,١ ٪، إلى جانب دين عام يناهز ٣,٦ تريليونات يورو. وتضع هذه المؤشرات سياسة الحكومة أمام مساءلة مباشرة بشأن قدرتها على حماية القدرة الشرائية، فيما تتصاعد الاحتجاجات وتبرز حدود الإجراءات الأمنية في احتواء الغضب الشعبي دون معالجة جذوره الاقتصادية.

تحذير يمني لشركات الطيران من مطار الرياض وسط تصعيد الغارات السعودية

يحيى سريع، في بيان: «تجدد القوات المسلحة اليمنية تحذيرها لجميع شركات الطيران العالمية والإقليمية والمحلية والموظفين والمسافرين من السفر عبر مطار خالد في الرياض لأنه غير آمن كونه هدفاً عسكرياً لقواتنا». وأضاف: «تتحمل السعودية تبعات أي تشغيل للمطار وما سيترتب على ذلك لأن القوات المسلحة ستواصل عملياتها باتجاهه ولن يكون أمناً أبداً». في المقابل، أعلنت وزارة الصحة في صنعاء استشهاد وإصابة ٢١ مواطناً بغارات سعودية استهدفت منزلاً في العاصمة ومصنع إسمنت بمحافظة صنعاء، بينهم نساء وأطفال. كما تواصلت الغارات على محافظة صعدة، فيما ارتفع عدد الغارات على مدينة المخا بمحافظة تعز إلى ٢٠ غارة.



جددت القوات المسلحة اليمنية، السبت، تحذيرها لشركات الطيران من استخدام مطار الملك خالد في الرياض، محملاً السعودية مسؤولية أي ضرر قد يقع نتيجة لاستهدافه. وقال المتحدث باسم القوات المسلحة اليمنية العميد

المعتقلين أسرى محررون أمضوا سنوات في سجون الاحتلال، بينهم محررون في صفوفات تبادل. وفي الخليل، شنت قوات الاحتلال حملة عسكرية واسعة شملت مدهامة مئات المنازل، وتهجير مواطنين، وتحويل منازل إلى ثكنات عسكرية ومراكز للتحقيق، إضافة إلى التخريب والتدمير. وامتدت الاقتحامات إلى رام الله وقلقيلية وجنين ونابلس وأريحا وسلفيت وطوباس وبيت لحم وطولكرم والقدس المحتلة. كما اقتحمت القوات منزل الأسير المحرر نائل البرغوثي في بلدة كوبر، وألحقت أضراراً واسعة به، وفق النادي. ودعا النادي المعتقلين إلى مراجعة هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير بعد مرور ٢٤ ساعة على الاعتقال لمتابعة القضايا قانونياً. وذكر أن أكثر من ٢٦ ألف حالة اعتقال سُجّلت في الضفة منذ بدء حرب الإبادة، إلى جانب آلاف الاعتقالات في غزة.



أفاد نادي الأسير الفلسطيني باعتقال نحو ٧٠ فلسطينياً من محافظات الضفة الغربية المحتلة، منذ مساء الجمعة وحتى فجر السبت، أفرج عن بعضهم لاحقاً، فيما تواصل قوات الاحتلال الاعتقالات والتحقيقات الميدانية التي طالت مئات المواطنين. وأوضح النادي أن غالبية

١٣٨ توغلاً للاحتلال في الجنوب السوري منذ مطلع تشرين الأول

وألواح للطاقة الشمسية، وفق المرصد. وطالب المرصد بوقف الانتهاكات وحماية المدنيين وممتلكاتهم وتعويض المتضررين، داعياً الجهات الدولية إلى التحرك لوقف الممارسات الصهيونية وضمان وصول السكان الآمن إلى أراضيهم ومصادر رزقهم.

ووصل السكان إلى أراضيهم. كما تسببت قيود الاحتلال بحرمان مزارعين ورعاة من الوصول إلى الحقول ومناطق الرعي، ما يهدد مصادر رزقهم ويزيد معاناتهم المعيشية. وفي ريف درعا الغربي، أحرق مستودع للأعلاف وأجزاء من منزل، وتضررت ممتلكات

وفي ريف القنيطرة الجنوبي، جُرفت نحو ١٣ دونماً من الأراضي الزراعية وأقتلعت قرابة ٣٠٠ شجرة زيتون في قرية صيدا الحانوت، فيما طالت أعمال التجريف مناطق قرب قرية طرنجة، وشملت أشجار الزيتون والتفاح والكرز، إلى جانب إقامة سواتر ترابية تعيق

يواصل العدو الصهيوني انتهاكاته في الجنوب السوري، إذ وثّق المرصد السوري لحقوق الإنسان ١٣٨ توغلاً منذ مطلع أكتوبر/تشرين الأول، ترافقت مع تجريف الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار المثمرة والإضرار بالممتلكات المدنية.

